

الطبعة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

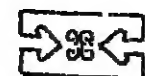
عمان: يوم الخميس في ١٤ الحرم سنة ١٣٦٧ الموافق ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ الممر ٩٢٨

عمر ومكيان

الصحيفة:

النظام الداخلي لمجلس الاعيان ١٠٢٢-١٠٢٦

النظام الداخلي للمجلس النيابي ١٠٢٧-١٠٣٢



الطبعة الوطنية — عمان

١٠٢١

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل اربد

مطروح لبيع بالزاد الثاني كامل قطعة الارض رقم ١٥ من حي الخياط رقم ١١ من حوض بلد الفرق المسجلة باسم المديون تاجد النهار الحمد والموضوعة تاميناً للدين .

لمن يرغب الشراء فليراجع دائرة تسجيل اربد خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية .

اعلان ثالث صادر من دائرة تسجيل اربد

مطروح لبيع بالزيادة العلنية ٦ حصص من ١٦ حصة من قطعة الارض المختارة، ملك مع ماهود منشأ عامها والمسجلة باسم المدين سالم بن صالح الفتيان بموجب سند التصرف المؤرخ في ٢٥/٤/١٩٤٣ رقم ٢١٩. كاتبة شمال قرية الرثا والموضوعة تاميناً للدين لمن يرغب الشراء فليراجع مامور تسجيل اربد خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية .

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل الكرك

مطروح لبيع بالزاد الثاني كامل الدار المؤلفة من غرفة واحدة ومنافع والموجودة ضمن قصبة الكرك والمسجلة باسم سليم الشتيوي الضعور من الكرك بموجب سند التصرف رقم ١٢ تاريخ كاتوت اول سنة ١٩٤٣ والموضوعة تاميناً للدين. لمن يرغب بالشراء فليراجع مامور تسجيل الكرك خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

اعلان رابع صادر من دائرة تسجيل الكرك

مطروح لبيع بالزاد الثاني ٣ حصص من ٤ حصص من كامل الدار الكائنة في الحارة الغربية قصبة الكرك والمؤلفة من غرفتين ومنافع وساحة محاطة والمسجلة باسم المدين عبيد بن حسين الاغوات بموجب سند التصرف رقم ١٥ تاريخ كاتوت اول سنة ١٩٣٣ .

وقد رست الزيادة على الطالب الاخير بمبلغ وقدره ستون جنيهاً فلسطينياً واعطي قرار الاحالة الاول . لمن يرغب بالشراء فليراجع مامور تسجيل الكرك خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية .

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عجلون

مطروح لبيع بالزاد الثاني ١٠ حصص من ١٥ حصة من الدار الكائنة في حارة النصارى ضمن قرية حنجره المختارة على ثلاث غرف وساحة محاطة والمسجلة باسم المدين عبيد الدوجان السليمان من حنجره بموجب سند التصرف المؤرخ في ١٨/٥/١٩٤٠ رقم ٢ والموضوعة تاميناً للدين .

لمن يرغب في الشراء فليراجع مامور تسجيل عجلون خلال ٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

كلنا من اجل

النظام الداخلي لمجلس الاعيان

محمد عبد السلام السيد مدير المحلة (الجمعية العامة)

بعد الاطلاع على المادة (١٣٦) من الدستور
وبناء على ما تقررته مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦-١١-١٩٤٧
تصادق... بمقتضى المادة (١٥٠) من الدستور - على النظام الداخلي لمجلس الاعيان بشكله التالي وتأمراً بأصداقه.

النظام الداخلي لمجلس الاعيان

الفصل الأول

في قسم اليمين وانتخاب نائب الرئيس واعضاء اللجان واعمالهم

- المادة ١ - يقسم كل من رئيس مجلس الاعيان واعضائه من الاخلاص لجلالة الملك والمحافظة على الدستور والقيام بالواجبات الموكلة اليه حتى القيام وذلك في اول جلسة تعقد وقبل مباشرة اي عمل ما عدا الاستماع الى خطاب العرش السامي وعلى كل رئيس او عضو يعين مجدداً ان يقسم اليمين المذكورة في اول جلسة يحضرها ويدتعيه وقبل ان يقوم بأي عمل في المجلس .
- المادة ٢ - بعد الانتهاء من ختلة الافتتاح في كل دورة ينتخب المجلس ثلاثة من اعضائه لمرافقة الرئيس في رفع قروض الشكر الى جلالة الملك في الوقت الذي يعين للقيام بهذا الواجب .
- المادة ٣ - ينتخب المجلس نائباً للرئيس لمدة سنتين ليتولى شؤون رئاسة المجلس عندما يتغيب الرئيس .
- المادة ٤ - ينتخب المجلس اعضاء اللجان الثلاث القانونية والمالية والادارية على ان تواف كل لجنة من ثلاثة من اعضائه ويستمر عملها مدة سنتين .
- المادة ٥ - تنظر اللجنة القانونية في جميع مشاريع القوانين التي تصال عليها مصدرة من مجلس النواب وفي اقتراحات وضع القوانين وتعديلها وتنظر اللجنة المالية في مشروع قانون الميزانية العامة ومشاريع قوانين الميزانيات الملحقة وأي قانون يعمق زيادة الواردات والنفقات او انقاصها وفي كل الاقتراحات مما له صلة بالشؤون المالية اما اللجنة الادارية فتبحث فيما يختص بالشكايات والبيانات وفي كل ما يطلب اليها البحث فيه .
- المادة ٦ - تنتخب كل لجنة مقررأ لها ويجوز لرئيس المجلس ان يرأس بنفسه اية لجنة عندما يرى لزوماً لذلك ولا يجوز لعضو من الاعضاء ان يشترك في اكثر من لجنتين .

الفصل الثاني

في احالة مشاريع القوانين واقتراحات وضعها وتعديلها

- المادة ٧ - عندما ترد مشاريع القوانين من مجلس النواب يحيلها الرئيس على احدى اللجنتين القانونية او المالية بحسب طبيعتها ويحيل على اللجنة الادارية كل ما هو مختص بالشؤون الادارية من استمداءات ومعاملات

المادة ٨ - اذا اقترح احد الاعضاء وضع قانون او تعديل احد القوانين المعمول بها فيقدم بذلك تقريراً الى الرئيس وعلى الرئيس ان يحيل هذا الاقتراح على اللجنة القانونية لدرسه وإبداء الرأي بشأنه ثم على المجلس للنظر فيه فاذا قبلته الاكثرية رسل الى مقام رؤساء الوزراء ليجزمه اما اذا رفض الاقتراح ولا يجوز طرحه ثانية الا في دورة اعتيادية اخرى .

المادة ٩ - تسجل كل لجنة في دفتر خاص جميع القرارات التي تتخذها بشأن مشاريع القوانين او المعاملات المحالة عليها وتتخذ مقرراتها بالاجماع او بالاكثرية ويجوز عد الضرورة ان يجتمع عضوان من اللجنة ويتخذوا قرارها بالاتفاق والا فية جلان النظر في الموضوع الى ان يجتمع اللجنة بكاملها او برأسها رئيس المجلس .

المادة ١٠ - تسلم كل لجنة ما تتخذ من قرارات الى رئيس المجلس مع نسخ مشاريع القوانين بالصيغ التي قبلتها وهو يوزع بتوزيعها على الاعضاء قبل وقت المذاكرة فيها بمدة لا تقل عن اربع وعشرين ساعة الا اذا اتخذ بناء على اقتراح من الرئيس قرار بانها مستعجلة وعندئذ يبحث فيها فوراً .

الفصل الثالث

في مذاكرة مشاريع القوانين وجميع الشؤون في جلسات المجلس

- المادة ١١ - يحيل الرئيس مشاريع القوانين الواردة من اللجان على المجلس فتسلي القرارات المتخذة بشأن قبولها او تعديلها او رفضها فاذا قرر القبول تنلى مادة فائدة وتؤخذ الآراء في قبول كل مادة على حدة او تعديلها .
- المادة ١٢ - اذا قبلت مشاريع القوانين كما افرها مجلس النواب دون تعديل فيقدم الرئيس نسخاً عنها منية بتوقيعه وتوقيع السكرتير الى مقام رؤساء الوزراء لرفعها الى جلالة الملك اما التي يجري أي تعديل فيها فتعاد الى رئاسة مجلس النواب للنظر في هذه التعديلات .
- المادة ١٣ - جميع الاستدعاءات والمعاملات الاخرى التي تنتظر فيها اللجنة الادارية او اية لجنة وتتخذ مقررات بشأنها تحال على المجلس ليقرر حفظها او يبدى رأيه فيما ينبغي اجراءه من اجلها ويقوم الرئيس بتبليغ هذه القرارات الى مقام رؤساء الوزراء .
- المادة ١٤ - يقوم مقرر كل لجنة بتلاوة مشاريع القوانين والمعاملات والمقررات الختمة بلجته ويعطي الايضاحات اللازمة اثناء المذاكرة فيها .
- المادة ١٥ - يعلم رئيس المجلس مقام رؤساء الوزراء بمواضيع كل جلسة من الجلسات وللوزير المختص او من ينوب عنه بتوضيح خطي او أي وزير آخر ان يحضر المذاكرات ويبدى المعلومات المطلوبة مع وجهة نظر الوزارة في تأييد مشروع القانون او في اجراء تعديلات فيه او ان يحكم بما يراه في الموضوع المروض على بساط البحث .
- المادة ١٦ - اذا قررت احدى اللجان تعديل مادة في مشروع القانون المحال عليها فيبدأ المقرر بتلاوة اصل المادة كما وردت من مجلس النواب ثم التعديل الذي قرره اللجنة ويطلب الرئيس إبداء الرأي في قبول التعديل او رفضه فاذا رفض المادة كما هي واذا قبل التعديل مبدئياً فللمجلس ان يقره كما وضعته اللجنة او ان يعدله وفق الاقتراحات التي يبدىها الاعضاء ويؤخذ الرأي دائماً على الاقتراح المقدم فاذا رفض يرجع الى التعديل الذي أقرته اللجنة .
- المادة ١٧ - اذا قبل مجلس النواب التعديلات الجارية في أي مشروع من مشاريع القوانين بمقتضى المادة (١١) من هذا النظام فيحيل الرئيس ذلك القانون على المجلس مباشرة لتصدقه بمجموعه ثم يقدمه الى مقام رؤساء الوزراء .

كلنا من اجل

المادة ١٨ — إذا رفض مجلس النواب تعديل مشروع القانون كما كان أقره المجلس أو أبدل صيغ تلك التعديلات فتجري المعاملة بشأنه وفق أحكام المادتين (٧) و (١١) من هذا النظام كشأن القوانين التي ترد للمرة الأولى .

المادة ١٩ — إذا أصر المجلس بعد قرار اللجنة على التعديلات التي سبق أن اجراها فيعيد الرئيس مشروع القانون مرة ثانية إلى مجلس النواب فإن استمر المجلس المشار إليه في إصراره أو ظل الخلاف في صيغ التعديلات قائماً بين المجلسين في المرتين فلرئيس مجلس الأعيان عندئذ أن يدعو لعقد جلسة مشتركة بمقتضى أحكام المادة (٤٩) من الدستور ويبلغ ذلك إلى رئيس مجلس النواب .

المادة ٢٠ — إذا رفض المجلس مشروع قانون دون إجراء تعديل فيه فيعيد الرئيس إلى مجلس النواب فإن أصر على لزوم قبوله وأعاده يضع الرئيس ذلك المشروع موقع المذاكرة مرة ثانية فإذا لم يقبل يبلغ رئيس مجلس النواب وجوب عقد جلسة مشتركة كما ذكر في المادة السابقة .

الفصل الرابع

في التصويت وجمع الآراء

المادة ٢١ — تؤخذ الآراء إما بالطريقة العلنية وإما بطريقة الاقتراع السري ولا تتبع الطريقة الثانية إلا في أمور الانتخاب لأية لجنة أو أي عمل أو إذا قررت أكثرية المجلس علناً وجوب اتباعها في أية أمور أخرى .

المادة ٢٢ — تجمع الآراء بالطريقة العلنية برفع الأيدي ويعلن الرئيس ما إذا كانت حصص الأكثرية أم لم تحصل فإذا اعترض أحد الأعضاء على هذه النتيجة تجمع الآراء بتعيين الاسماء أي بأن يسأل الرئيس كل عضو عن رأيه وتسجل في محضر الجلسة أسماء الموافقين والمخالفين .

المادة ٢٣ — تجمع الآراء بطريقة الاقتراع السري بأن توزع أوراق على كل عضو من أعضاء المجلس فيدون فيها أسماء الذين ينتخبهم إن كان الأمر يتعلق بالانتخاب أو يكتب في الورقة إحدى كلمتي (قبول) أو (رفض) إن كان الأمر يتعلق بمشاريع القوانين أو بأي أمر آخر يطلب قبوله أو رفضه ثم يتولى اثنان من الأعضاء باقتراح الرئيس فرز هذه الأوراق ويسجل السكترير بأمرها عدد الأصوات ويعلن النتيجة .

المادة ٢٤ — لا تعقد الجلسات إلا إذا حضرها ثلثا أعضاء المجلس وتتخذ القرارات بأكثرية تزيد واحداً على نصف الأعضاء الحاضرين ولا يعطي الرئيس صوتاً إلا إذا تساوت الأصوات وعندئذ يرجح أحد الفريقين أما الأمور التي يشترط فيها حصول أكثرية الثلثين بمقتضى الدستور فلا تعد مقبولة إلا إذا وافق عليها ثلثا أعضاء المجلس الحاضرين منهم والموافقين .

الفصل الخامس

في عقد الجلسات وأصول المذاكرة

المادة ٢٥ — يفتتح الرئيس الجلسة بحضور ثلثي الأعضاء ويقرأ السكترير محضر الجلسة السابقة فإن لم يبد أحد الأعضاء اعتراضاً يعتبر المحضر مقبولاً والا فتقرر الأكثرية صحته أو تعديله .

المادة ٢٦ — تكون مذاكرات المجلس علنية غير أنه إذا اقترح اثنان من أعضاء المجلس أو أكثر بطب خطي عقد جلسة سرية فتغلق قاعة المجلس من المستمعين وي طرح الرئيس الاقتراع على التصويت فإن قبلته الأكثرية تغلق الجلسة سرية إلى حين الانتهاء من الموضوع الذي طلب عقدها من أجله حيث تعاد الجلسة العلنية .

المادة ٢٧ — ينظم لكل جلسة محضر يحتوي على دقائق الجلسة وكل ما يجري فيها وتدون هذه المحاضر في دفتر

خاص ويوقع على كل محضر رئيس المجلس والسكترير .
المادة ٢٨ — لا يجوز لأحد من الأعضاء أن يتكلم إلا بأذن من الرئيس وعلى الرئيس عند المذاكرة في كل أمر أن يسأل عن الذين يريدون الكلام ويدون أسمائهم ويعطي الاذن اسكل منهم على التوالي وللتكلم أن يوجه السؤال مباشرة إلى المقرر كما للمقرر أن يجيب أو أن يعطي المعلومات دون الحاجة إلى استئذان أو اتباع ترتيب .

المادة ٢٩ — للوزراء أو من ينوب عنهم بتفويض خطي حق التقدم في الكلام دون مراعاة الترتيب واكل منهم أن يجيب على ما يود الاجابة عليه فإذا ما انتهى من كلامه وأراد أحد الاعضاء أن يتكلم في الموضوع فعليه أن يعمل بمقتضى المادة السابقة .

المادة ٣٠ — عند الانتهاء من المواضيع المقرر بحثها في الجلسة أو إذا طال الوقت فلرئيس أن يعلن انتهاء الجلسة إلا إذا رأت الأكثرية وجوب استمرارها اذابة هامة أو ضرورة غير أنه يحق للرئيس توقيف الجلسات انترات الاستراحة أو لأي طارئ .

المادة ٣١ — قبل اختتام الجلسة يعين الرئيس موعد الجلسة التالية ويقترح ما يبحث فيها من مواضيع وتقرر هذه المواضيع بالأكثرية .

الفصل السادس

في السؤال من الحكومة عن الأمور العامة

المادة ٣٢ — يحق لكل عضو من أعضاء المجلس أن يطرح على بساط البحث أية مسألة بشأن أي أمر له صلة بالادارة العامة وعلى العضو الذي يريد البحث في مسألة أن يقدم إلى الرئيس المجلس طلباً خطياً يتضمن تفاديل القضية التي يريد السؤال عنها .

المادة ٣٣ — يبحث رئيس المجلس بنسخة عن الطلب إلى مقام رئاسة الوزراء ويعلمه بموعد الجلسة التي سيبحث الموضوع فيها بشرط أن لا يتأخر ذلك عن عشرة أيام من تاريخ تسليم الطلب إلى رئاسة المجلس ولا يقل عن اسبوع من تاريخ ارساله إلى رئاسة الوزراء .

المادة ٣٤ — على الوزير المختص أو من ينوب عنه بتفويض خطي أو أي وزير آخر أن يحضر الجلسة ويأجل جوابه علناً ويعطي الايضاحات المطلوبة بقدر ما يمكنه فإذا لم يكن طالب السؤال أو أي عضو آخر بالجواب والايضاحات فله أن يطلب رفع عريضة بالواقع إلى جلالة الملك وعلى الرئيس أن يأخذ الآراء فوراً وأن يعمل بما تقرره الأكثرية فإن أقرت وجوب رفع العريضة يطلب إلى اللجنة الادارية أن تضع صيغتها بحيث تعرض على المجلس في الجلسة التالية لأغراضها شيئاً ورفعها إلى السدة الملكية .

المادة ٣٥ — إذا لم يجيب رئاسة الوزراء على أي اقتراح ارسل إليها بمقتضى المادة (٨) من هذا النظام لوضيغ القوانين أو تعديلها وذلك في خلال شهر من تاريخ الاقتراح أو إذا لم تجب في خلال شهر واحد على الاستدعاءات والمعاملات المرشلة إليها بمقتضى المادة (١٣) فلكل من الاعضاء أن يوجه سؤالاً في الموضوع تجري بشأنه المعاملة كما مر في المادة السابقة .

المادة ٣٦ — إذا لم يحضر الوزير المختص أو من ينوب عنه بتفويض خطي أو أي وزير آخر للاجابة على أي سؤال فالمجلس بناء على اقتراح الرئيس أو أحد الاعضاء أن يقرر رفع عريضة شكوى إلى جلالة الملك تنظم صيغتها اللجنة الادارية وتوافق عليها الأكثرية .

الفصل السابع

في تغيب الاعضاء وتوقيفهم أو محاكمتهم

المادة ٣٧ — لا يجوز لأي عضو أن يغيب الا باجازة من المجلس بناء على طلب يقدمه الى الرئيس

كل من اجلس

كلنا من العمل

ليشده أمام الاعضاء في أول جلسة تعقد غير أنه في الحالات الاضطرابية المستعجلة يجوز للرئيس أن يمنح الاجازة المناسبة على أن يعلم المجلس بذلك عند انعقاد الجلسة .
المادة ٣٨ - إذا انتظر أي عضو على التقييد لأسباب صحية فعليه ان يوافي الرئيس بعذره مؤبداً بتقرير طبي ليحيل الامر على المجلس من أجل منح الاجازة المناسبة .
المادة ٣٩ - إذا تقييد أي من الاعضاء بدون اجازة أو عذر كما بين في المادتين السابقتين فالرئيس أن يطلب اعطاء القرار بحسم قسم من مخصصاته ويتناسب مع مدة غيابه على أن يراعى أمر تزييد الحسم كلما تكررت التقييد .
المادة ٤٠ - إذا تلقى رئيس المجلس في خلال مدة اجتماعه ما يفيد ان أحد الاعضاء ارتكب عملاً يستوجب توقيفه أو محاكمته فيرجعه الى ذلك العضو سواء لا يطلب اليه فيه الاجابة خلال اربع وعشرين ساعة ثم يحيل الامر على المجلس في أول جلسة يعقدها لاتخاذ القرار المقضى .

الفصل الثاني -
في حفظ النظام

المادة ٤١ - على من يتكلم في موضوع أن لا يخرج عن العدد وإذا فعل فالرئيس أن يذم ولا يجوز لأحد الاعضاء أن يعترض على هذا التذم فإذا استمر العضو في الخروج عن صدد الموضوع بعد تنبيه مرتين فالرئيس أن يكلف المجلس باعطاء قرار بمنعه عن التكلم في تلك الجلسة ويخذ مثل هذا القرار بالاكثرية المطلقة .
المادة ٤٢ - لا يجوز لأحد الاعضاء أن يقاطع عضواً آخر عندما يتكلم وإذا فعل ذلك فينبهه الرئيس ويعامل كما نص في المادة السابقة على من يخرجون عن العدد في كلامهم .
المادة ٤٣ - إذا حصل ضجيج أثناء المذاكرة بحيث يمتنع العمل يهدو فيلفت الرئيس نظر الأعضاء إلى أنه سيرفع الجلسة اذا استمرت الحال فإذا لم يصغ المجلس إلى هذا التنبيه فالرئيس أن يرفع الجلسة على أن يعاد عقدها بعد مرور فترة يعينها أو ان يؤجلها الى اليوم التالي .
المادة ٤٤ - إذا تقرر منع عضو من التكلم بمقتضى المادتين (٤١) و (٤٢) من هذا النظام ولم يصغ الى ذلك أو إذا استهان عضو بأحد زملائه أو حقره بالقول أو بالإشارة فالرئيس أن يقترح على المجلس أن يقرر لومه ويخذ مثل هذا القرار بالاكثرية ويسجل في محضر الجلسة .
المادة ٤٥ - إذا استمر عضو في مخالفة النظام بأي شكل كان بعد أن يكون قد اتخذ قرار بلومه فالرئيس ان يقترح منعه من حضور عدد من الجلسات وفق ما يقرر المجلس ويخذ هذا القرار بالاكثرية وعلى العضو ان تخضع للقرار فوراً وألا يفرغم على اثناءه .
المادة ٤٦ - لا يجوز لأحد من المستمعين أن يتكلم بصوت عال أو أن يحدث ضجيجاً في قاعة المجلس ولا أن يهذي أي قول أو إشارة لاستحسان أقوال الاعضاء ومملي الوزارات أو استنكارها والرئيس أن يأمر بإخراج من يرتكب إحدى هذه المخالفات من القاعة .

العمل هذا النظام

المادة ٤٧ - يعمل بإحكام هذا النظام في مجلس الاعيان وفي الجلسات المشتركة المؤلفة بمقتضى احكام الدستور من مجلسي الاعيان والنواب .
في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٦٦ الموافق ٦ تشرين ثاني سنة ١٩٤٧

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

محمد

النظام الداخلي للمجلس النيابي

محمد عبد السلام (السيد) (المملكة الأردنية الهاشمية)

بعد الاطلاع على المادة (٣٧) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس النواب العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ - ١١ - ١٩٤٧ ،
نصادق - بمقتضى المادة (٤٥) من الدستور - على النظام الداخلي لمجلس النواب بشكله التالي ونأمر باصداره .

النظام الداخلي للمجلس النيابي الاردني

الفصل الاول
افتتاح المجلس

المادة ١ - بعد افتتاح مجلس الامة يقسم كل عضو من اعضاء المجلس النيابي بين يدي المجلس عيين الاخصاص بالصيغة التالية (انقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً لجلالة الملك محافظاً على الدستور وان اخدم الامة واقوم بالواجبات الموكولة لي حتى القيام) هذا اذا كان اعضاء المجلس جميعهم اقد انتخبوا مجدداً .
وايس لأي عضو انتخب مجدداً ان يدعو مقدمه في المجلس قبل ان يقسم بين يديه الميم على الوجه المذكور .
المادة ٢ - على المجلس ان ينتخب في بدء كل دورة جاذبة لجنة من اعضائه لوضع صيغة الرد على خطاب العرش وبعد عرض الصيغة على المجلس وموافقته عليها يرفعها المجلس الى جلالة الملك وذلك خلال اسبوع واحد من يوم إلقاء خطاب العرش . ثم ينتخب المجلس وفداً منه ليرافق الرئيس لرفع الرد للاعتاب للملكية .

الفصل الثاني
مكتب المجلس

المادة ٣ - على المجلس ان ينتخب في بدء كل دورة عادية اثنين من اعضائه نائبين الرئيس يتولى النائب الاول رئاسة المجلس في حال غياب الرئيس أو اشتراكه في مناقشات المجلس ويتولى النائب الثاني رئاسة المجلس في حال غياب الرئيس ونائبه الاول أو اشتراكها في مناقشات المجلس وإذا حدث وتغييب الرئيس ونائباه فيتولى رئاسة المجلس اكبر الاعضاء سناً .
المادة ٤ - على المجلس ان ينتخب اثنين من اعضائه بمساعدة الرئيس .
المادة ٥ - على سكرتارية المجلس تخصيص سجل للاقتراحات وآخر لضبط وثائق الجلسات والقيام بجميع الاعمال الكتابية للمجلس ولجانبه إلا في الجلسات السنية فيتولى المساعدان اعمال السكرتارية .
المادة ٦ - إذا كان أحد الوزراء عضواً في المجلس النيابي فلا يجوز له ان يتولى إحدى وظائف المكتب .

الفصل الثالث

لجان المجلس

المادة ٧ - بعد ان يؤلف مكتب المجلس يصار في بدء كل دورة عادية الى تأليف اللجان التالية وتكون مدتها طيلة الدورة العادية .

١ - اللجنة المالية :

ووظيفتها تدقيق الموازنة العامة والقوانين المالية التي لها علاقة بتزويد الواردات والنفقات وتنقيصها والنظر في الاقتراحات المختصة بالموازنة والشؤون المالية .

٢ - اللجنة القانونية :

ووظيفتها تدقيق مشاريع القوانين التي تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من اعضاء المجلس .

٣ - اللجنة الادارية :

ووظيفتها تدقيق الشكايات والبيانات الخاصة والعمامة التي ترفع إلى المجلس وبحيث مسألة بشأن اي امر له صلة بالادارة العامة .

المادة ٨ - للمجلس ان ينتخب باكثرية الاراء اعضاء للجان اخرى موقفة يرى ان الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع المبينة في المادة السابقة وتنتهي مدتها بانتهاء المهمة الموكولة اليها .

المادة ٩ - تتألف كل لجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل يجري انتخابهم بالاقتراع الخفي او العلني حسب رأي المجلس وعلى كل لجنة ان تختب من اعضاءها رئيساً ومقررأ فيضع المقرر تقرير اللجنة عن القضايا المردوعة اليها ويؤلى شرحها والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس ويجوز الجمع بين وظيفتي الرئاسة والمقرر .

المادة ١٠ - تؤخذ قرارات اللجنة بالاكثرية المطلقة ولا يجوز لرئيس اللجنة ان يجمع رأي الاعضاء ما لم يكن اكثرهم حاضراً الجلسة .

المادة ١١ - يقوم رئيس اللجنة بتنظيم اعمالها وتحديد اجتماعتها ودعوة اعضاءها للاجتماع .

المادة ١٢ - تدقق اللجنة في ما احيل اليها باعتبار قدم تاريخ حالة الاوراق الا ان يكون هنالك قرار من المجلس يقضي بتقديم موضوع على غيره من المواضيع التي احيلت على اللجنة .

المادة ١٣ - اذا رأى المجلس ان موضوعا قد تأخر في احدى اللجان فله ان يحدد لها وقتاً معيناً لانجازه .

المادة ١٤ - على سكرتارية المجلس ان تفتني دفترين لاستعمالهما في كل لجنة على الصورة المبينة في المادة الخامسة من هذا النظام وعلى الكاتب ان يدرج في دفتر القوائم اسماء الاعضاء الذين حضروا اجتماع اللجنة وان يوقع مع الرئيس على كل جلسة لحديثها .

المادة ١٥ - يرفع رئيس اللجنة الى رئيس المجلس تقريراً مفصلاً في كل موضوع انتهت اللجنة من درسه وقررت عرضه على المجلس . وعلى رئيس المجلس ان يأمر في الحال بطبعه وتوزيعه على الاعضاء قبل اربع وعشرين ساعة على الاقل من البدء في المناقشة الا ان يمدد المجلس باكثرية الاراء من المواد المستعجلة فيقرر لزوم قراءته في الحال .

المادة ١٦ - لا يكون عضو المجلس عضواً في اكثر من لجنة دائمة .

الفصل الرابع

وظائف الرئيس

المادة ١٧ - يحول الرئيس المحافظة على نظام المجلس ويدير المناقشات ويأذن في الكلام ويعلن نتائج التصويت ويحدد موضوع البحث ويرد اليه من خرج عنه من المتكلمين وينبه الى المحافظة على النظام ويراقب اعمال سكرتارية المجلس والمساعدين ويندب من يقوم مقام الغائب منهم ويشرف على تنفيذ احكام النظام الداخلي برمتها وهو الامر على قوة الضابطاة المختصة بخدمة المجلس والمحافظة عليه . وهو أمر

الصرف في تنفيذ موازنة المجلس وهو الذي يوقع محضر كل جلسة ويأمر بحفظ اوراق المجلس في امكنتها المعينة .

المادة ١٨ - يحيل الرئيس مشاريع القوانين وجميع الاقتراحات وشكاوى الاهلين والتقارير والاستئلة وسواها من الاوراق الى اللجان ذات الاختصاص بعد ان تقرها اكثرية اعضاء المجلس .

المادة ١٩ - اذا تساوت الاصوات فعلى الرئيس ان يعطي صوت الترجيح .

المادة ٢٠ - للرئيس ان يشترك في مناقشات المجلس اسوة بسائر الاعضاء على ان يدعو الى كرسي الرئاسة من ينوب عنه حسبما جاء في المادة الثالثة .

الفصل الخامس

مشاريع القوانين ووضعها وتعديلها والغاءها

المادة ٢١ - يحيل رئيس الوزراء مشاريع القوانين الى رئيس مجلس النواب لمرضاها على المجلس .

المادة ٢٢ - يرسل سكرتير المجلس الى كل عضو نسخة عن مشروع القانون الذي يراد عرضه على المجلس مع اللامحة المحترية على الاسباب الموجبة لوضعه .

المادة ٢٣ - لا يوضع مشروع أي قانون موضع لبحث والمذاكرة في المجلس ما لم تكن نسخة قد وزعت على الاعضاء قبل ثلاثة ايام على الاقل من البدء بالمذاكرة فيه . على انه اذا كانت هنالك اسباب اضطرارية تستدعي النظر فيه حلاً فيجب على الرئيس ان يضع ذلك في الرأي فاذا اقرته الاكثرية يقرأ في الحال علناً وإلا فينتظر مرور المدة المذكورة .

المادة ٢٤ - بعد مرور المدة المعينة في المادة السابقة يقرأ مشروع القانون علناً في المجلس ثم يجري المذاكرة فاذا رأى المجلس ان هنالك حاجة لمثل هذا القانون فعلى الرئيس ان يضع حوالته على اللجنة المختصة في الرأي

المادة ٢٥ - اذا اقترح عضو او أكثر خلال مدة انعقاد المجلس وضع قانون جديد أو تعديل أحد القوانين المعمول بها أو الغائه وجب عليه أن يبين الاسباب الموجبة لذلك وبعد قراءة الاقتراح في المجلس يضع الرئيس في الرأي ما اذا كان هنالك احتياج لقبول الاقتراح أم لا فاذا تقرر قبول الاقتراح يحال الى مقام رئاسة الوزراء لبحثه .

الفصل السادس

مذاكرات المجلس وجمع الاصوات

المادة ٢٦ - أ - ليس لرئيس المجلس أن يفتتح الجلسة إلا بحضور ثلثي الأعضاء .

ب - للمجلس ان يبين مواعيد جلساته .

ج - وعلى محضر كل جلسة في الجلسة التي تليها ليقره المجلس .

المادة ٢٧ - اذا طلب أحد الاعضاء ادخال أي تعديل على مشروع القانون الذي احيل على احدى اللجان وجب عليه أن يقدم إلى رئيس المجلس تقريراً يبين فيه المواد التي يقترح تعديلها والاسباب الموجبة لهذا التعديل .

يحيل رئيس المجلس التقرير السابق ذكره الى اللجنة التي احيل اليها مشروع القانون وفي انشاء مذكرة المجلس في المشروع المذكور يرتب على مقترح التعديل ان يوضح شفاهاً الاسباب التي يبنى عليها اقتراحه فاذا قرر المجلس بالاكثرية وضع الاقتراح المذكور موضع البحث والمناقشة بحث المجلس فيه واذا لم تؤيده الاكثرية يرفض .

المادة ٢٨ - بعد أن توزع تقرير اللجنة على الاعضاء على الوجه المبين في المادة ١٥ يبين المجلس وما للمذاكرة في مواده . وفي اليوم المعلن المذكور يجري المذاكرة في مواد مشروع القانون كل مادة بمفردها مع التعديلات المقترحة ادخلها عليها ويجب أن يرجع الى رأي الاكثرية في الاقتراح على قبول او رفض

كل مادة من المواد المذكورة والتعديل المقترح .

هكذا من أجل

ملف من المجلد

المادة ٢٩ — بعد أن تقبل مواد مشروع القانون للمعرض للبحث والمناقشة كل مادة لحديثها بأكثرية الآراء يطلب الرئيس الاقتراح على مشروع القانون بمجموعه فإذا قررت الأكثرية قبوله يرفع إلى رئيس مجلس الأعيان الأكثرية التي تجوز تبديل أو تعديل أو إضافة أو حذف أية مادة من مواد الدستور في جميع ادوار هذا كسراته انما هي اكثرية ثلثي اعضاء المجلس .

المادة ٣٠ — عدا عن الاحوال التي نص عنها في الدستور على خلاف ذلك تصدر قرارات المجلس بأكثرية اصولات الاعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس .

المادة ٣١ — تجمع اصوات الاعضاء اما برفع الايدي أو القيام أو بالاقتراح الخفي ولا يعدل عن طريقي رفع الايدي أو القيام إلى الاقتراح الخفي إلا اذا قررت الأكثرية ذلك .

المادة ٣٢ — يعد الرئيس علناً أوراق الاقتراح المجموعة بعد تصنيفها أو الايدي المرفوعة أو القائمين ويعلن النتيجة في الحال .

المادة ٣٣ — تجري الانتخابات في المجلس ولجانها بالاقتراح الخفي وذلك بأن يكتب كل عضو اسماء الذين ينتخبهم في ورقة يضعها في السلة المدة بلع أوراق الاقتراح ثم يجمع مساعدا الرئيس أو سكرتارية المجلس الآراء في ورقة يعرضونها على الرئيس ليعلن النتيجة في الحال .

المادة ٣٤ — عندما وضع مشروع القانون أو أي اقتراح آخر المذكرة في المجلس يدرج السكرتير على الترتيب اسماء الاعضاء الذين يودون التكلم في شأنه فيعطى الرئيس حين الكلام اليوم وفي الترتيب المذكور إلا أن يكون طالب الكلام وزيراً أو مقررأ فله حق التقدم في الكلام .

المادة ٣٥ — بعد أن ينتهي الاعضاء من الكلام على الترتيب المبين في المادة السابقة يحق لكل عضو الواحد تسلي الآخر أن يناقش في الموضوع على صورة تمكن الرئيس من حفظ النظام في المجلس .

المادة ٣٦ — اذا خرج عضو عن صدد الموضوع في أثناء كلامه فالرئيس ان ينبهه الى ذلك . واذا اخطأ الرئيس العضو في خطاب واحد لزوم الرجوع الى الموضوع مرتين واستمر في خروجه عن الصدد يطلب الرئيس الى المجلس ان يعطي قراره في منعه من الكلام .

المادة ٣٧ — ليس لاحد من الاعضاء ان يقطع الآخر في كلامه ويحظر بتساقا التكلم بما يسمى الآخرين أو عس كرامتهم .

المادة ٣٨ — اذا قرر المجلس بأكثرية الآراء بناء على طلب أحد الاعضاء انتهاء المذاكرة في موضوع ما يحظر على الاعضاء ان يعودوا الى المناقشة فيه .

المادة ٣٩ — مذاكرات المجلس علنية الا اذا قرر المجلس بأكثرية الآراء سرية المذاكرة فتدخل قاعة المجلس من غير الاعضاء والوزراء وتدون المذاكرة بالصورة المذكورة ويشار الى ذلك في ضبط الوقائع .

بعد ان ينتهي المجلس من المذاكرة السرية يعود الى المذاكرة في باقي المواضيع بالصورة العلنية .

المادة ٤٠ — اذا علا ضجيج اعضاء المجلس بصورة لم تمكن الرئيس من حفظ النظام يخطرون رفع الجلسة فإذا لم يستتب النظام فيجوز للرئيس ان يرفع الجلسة للمدة التي يراها واذا عاد الاعضاء الى التشويش ثانية فيجوز للرئيس ان يرفع الجلسة الى اليوم التالي .

المادة ٤١ — على الرئيس قبل ان يرفع أية جلسة ان يعلن الاعضاء يوم وساعة الاجتماع للجلسة التالية وان يهاب اليوم تعيين المواضيع التي يودون البحث فيها في الجلسة التالية .

المادة ٤٢ — يعلم الرئيس مقام رئاسة الوزراء بالمواضيع التي سيبحثها المجلس في الجلسة التالية .

الفصل السابع

رد مشاريع القوانين

المادة ٤٣ — اذا رد مجلس الأعيان مشروع القانون كما أقره المجلس مرفوضاً أو معدلاً أو مضافاً إليه أو محدداً

منه أو مبدلاً في صيغته فتجري المذكرة فيه وفق أحكام الفصل الخامس من هذا النظام .

المادة ٤٤ — اذا اقر المجلس مشروع القانون كما ورد إليه من مجلس الأعيان أو رفضه أو يدل فيه بعد ان تجري المعاملة بشأنه وفق أحكام الفصلين الخامس والسادس من هذا النظام يرفع ثانية الى رئيس مجلس الأعيان .

المادة ٤٥ — اذا أصر مجلس الأعيان على مخالفة لقرار المجلس كما أعيد إليه فتطبق عندئذ أحكام المادة ٤٩ من الدستور .

الفصل الثامن

نظام الجلسات

المادة ٤٦ — اذا أخل احد اعضاء المجلس بنظام الاجتماع أو تسبب بحركاته وأوضاعه وتشويش انتظام الجلسة أو خرج عن صدد الموضوع كما هو مبين في المادة ٣٦ أو قطع المأذون له في الكلام قبل ان تأتي نوبته فعلى رئيس الجلسة ان يخطره لأول مرة . ولكن اذا رغب العضو الذي اخطر في ان يظهر للمجلس ان الاخطار الواقع في غير محله فلا يجاب الى طلبه إلا بعد ان يكون قد أذعن لأشارة الرئيس .

المادة ٤٧ — اذا أخطر احد الاعضاء مرتين ثم عاد الى الحركات والاعمال المبينة في المادة السابقة يكلف الرئيس المجلس ان يتخذ قراراً بمنعه من الكلام مدة اجتماع ذلك اليوم .

المادة ٤٨ — اذا عاد العضو الذي قررت الأكثرية منعه من الكلام على الوجه المبين في المادة السابقة الى الاخلال بالنظام والتشويش وكذلك كل عضو يتقوه بكلام فيه تحقير أو شتم فالرئيس من تلقاء نفسه أو بناء على طلب العضو الذي وقع التحقير عليه ان يطلب الى المجلس ان يتخذ المرة الاولى قراراً بلزوم مغادرته المجلس طيلة اجتماع ذلك اليوم . وعلى ذلك العضو ان يغادر المجلس في الحال فان لم يذعن فالرئيس ان يخرج به بالقوة .

المادة ٤٩ — الرئيس من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الاعضاء ان يرفع الجلسة مؤقتاً للاستراحة لمدة لا تتجاوز الثلاثين دقيقة .

المادة ٥٠ — تدرج قرارات المنع ولزوم مغادرة المجلس ورفع الجلسة مؤقتاً في دفتر الوقائع .

المادة ٥١ — اذا صدر من احد السامعين أقوال وحركات من شأنها ان تعرقل سير مذاكرات المجلس او يدرئته ما يفيد استحقاق أعمال أو أقوال احد أعضاء المجلس أو استهجانها فعلى الرئيس ان يأمر بإخراجها في الحال .

الفصل التاسع

الاستدعاءات والاستئلة

المادة ٥٢ — يجوز لكل عضو ان يطرح على بساط البحث أية مسألة بشأن أي امر له صلة بالادارة العامة .

المادة ٥٣ — أكل عضو يرغب في ان يطرح سؤالاً على رئيس الوزراء أو على أي وزير ان يرفع سؤالاً كتابياً إلى رئيس المجلس وعلى رئيس المجلس ان يوصل هذا السؤال الى مقام رئاسة الوزراء بعد انتهاء الجلسة ويطلب الاجابة عنه في اول جلسة تعقد بعد مرور اسبوع على الاقل من تاريخ ارسال السؤال لرئاسة الوزراء .

المادة ٥٤ — على رئيس الوزراء أو الوزير المختص أو أي وزير آخر ان يحضر في اليوم المدين إما بالذات أو ان يرسل من ينوب عنه بنموذج خطي وان يجيب في حضور المجلس عن السؤال المبلغ إليه واذا لم يكتمل العضو السائل أو أي عضو آخر بالجواب المذكور فله ان يطلب من رئيس المجلس ان يضع في الرأي تطبيقي احكام المادة ٥٩ من هذا النظام .